ولم يقولوا زد لقوتها في الحركة ومثال الصاد في المضارعة اشراب الجيم صوت الشين واشراب الشين صوت الجيم وهي لغة
قليلة رديئة لغير ذلك في النطق وكذلك لم يات في الفرض ولا في فصيح الكلام بخلاف اشراب الصاد صوت الزاي فانه ورد بالقرآن
وفي كلام الفصيح

ومن اصناف المشترك الاعلال

قال صاحب الكتاب حروف
الالف والياء والواو وثلاثتها تقع في الاعراب الثلثة وحروف الاعلال الواو والالف والياء سميت حروف الاعلال
لما وقع بها من التغيرات المطردة بخلاف غيرها وقد جعل بعضهم الصرف حروف العلة لذلك ولم يعدها كثير لانه لم يجئ فيها
ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولكل وجه ثم ذكر ان الالف لا يكون الا في الاسماء فالافعال
الا زائدة او منقلبة ولا يكون الالف اصلا فيها بخلاف باب الحروف وارنا بالاسماء الا متمكنة فاما الاسماء غير المتمكنة فالفها
كالفات الحروف في كونها اصلا فلا يقال في الف متى وما انها منقلبة ولا انها زائدة وانما لم يقع الالف اصلا فيها بخلاف باب الحروف
في كونها اصلا في الاسماء والافعال اصلية لانها لو وقعت اصلية لم يخل اما ان يقع مبدلة في محل اخر او لا فان وقعت في
محل مبدلة ادى الى اللبس بين الاصلية والمنقلبة وذلك مخل بمعرفة الاوزان وهو باب كثير وان لم يقع في محل مبدلة عن الواو
والياء ادى ذلك الى وقوع الياء والواو متحركتين في كل موضع كان اصلها فيه الغرك وهما كثير مستثقل فيؤدي الى استثقال كثير
في قضوة لذلك فثبت انها لم تقع في الاسماء والافعال اصلية واذا اوقعوها مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه وكان ذلك هو القياس
ثم بين اتفاق مواقع الواو والياء الذي ثبت انهما الاصلان في الاعلال بعد ان ثبت ان الالف لا يكون اصلا فذكر اتفاقهما
واختلافهما فاتفاقهما فاء وعينا ولاما كثير واضح واتفاقهما في وقوعهما عينا ولاما كقوة وهو واضح وليس بكثير في البابين
وقد وقع في بعض النسخ في اتفاقهما وان تقدمت كل واحدة منهما على اختها فاء وعينا كيوم وويل وهو مستقيم في باب اتفاقهما لانه
قد وقعت كل واحدة منهما فاء قبل اختها وعينا بعد اختها وهما باب في الاتفاق وان جاءت العبارة فيهما واحدة ثم ذكر اختلافهما
قوله واختلافهما ان الواو تقدمت على اختها في نحو وقويت وطويت ولم تقدم الياء عليها فيجوز ان الواو تقلصت فاء على
الياء لاما وتقدمت عينا على الياء لاما وتقدمت عينا على الياء لاما ويبين ذلك من كلامه بالمثال والا فلا يستقيم لانه قد ثبت
ان كل واحدة منهما تقدمت على اختها فاء وعينا في الاتفاق فكيف يستقيم بان يعم تقدم الواو على الياء مطلقا دون
تقدم الياء في باب الاختلاف ثم اورد اعتراضا بالحيوان بانه قد تقدمت فيه الياء عينا على الواو ولاما فهما موافقتان
كطويت وقد ذكر ان طويت مما اختلف في بابه ولم يقع الياء قبل الواو في مثله واجاب عنه بان الواو مبدلة عن الياء والاصل
حييان وانما حمل الحيوان على ذلك عدم نظيره ذلك من كلامهم واذا جاء الحيوان يحتمل ان يكون من الواو من الظاهر لنظر
ويحتمل ان يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم كان حمله على الياء اولى اجراء له على ما ثبت من قياس كلامهم فلا يستقيم
الاستدلال بقولهم حتى من اللام ياء فانه لو كان اللام واوا لانقلبت ياء لانكسار ما قبلها فلم ينهض الاستدلال على الهاء
ياء بذلك الا ترى انهم قالوا رضي تقلبوا الواو لانكسار ما قبلها واذا كان حين يجوز ان يكون اللام فيه ياء لانكسار
ما قبلها ويجوز ان يكون اصلا لم يستقم الاستدلال به على انها ياء قوله وان الياء اهتقت واو عينا معا وفاء ولاما معا
في بين اسم مكان في يديت ولم يقع الواو كذلك هذا الكلام الى اخره موافقتها في يديت وقع فيه اختلال وذلك انه لا يخلو

اما ان

١٠٦

اما ان يعتبر لفظ الواو في الموافقة او لا يعتبر فان اعتبر لم يصح اطلاق قوله ان الياء مختصة بوقوعها فاء ولاما
على قوله من قال ان الالف الواو عن ياء وان لم يعتبر لم يستقم لانها من كلامهم وايضا فانه لا يستقيم قوله فهي على هذا موافقة
الياء في يئست قوله فهي موافقة الياء في يئست فان قلت ذكر الواو الياء على وجه الجواز على اختلاف الاقوال في الواو
قلت وكان ينبغي ان يقول فيما انفردت به الياء وقوعها فاء وعينا ولاما وكان ينبغي ان يقول الياء وقعت فاء وعينا
ولاما ولم يقع الواو كذلك فالذي جوزه في يديت مجوز له ذلك في يئست فالفصل بينهما حتى ذكر ذلك اولا في اصل
الباب وذكر هذا عارضا في ضمنه ولا معنى له والاولى ان يعتبر في الواو الواوات ان كان الالف عن واو والواوين في
الياء ان كانت الالف عن ياء فيقول بعد قوله وان الياء وقعت فاء وعينا معا ولاما معا ولم يقع الواو كذلك وان الياء وقعت
عينا والواو فاء ولاما في قوله من قال ان الالف في الواو عن ياء ولم يقع الواو مع الياء كذلك وان الياء وقع فاء وعينا ولاما
ولم يقع الواو كذلك الا في الواو على قول من قال ان الالف في الواو عن واو قوله وقالوا لسن في العربية كلمة الى
اخره هذا الكلام مستقيم ولا يضر الاختلاف في الالف لان ذلك لا يخرجها عما ذكر قوله ولذلك الزوا في الوغى
ان يكتب بالياء حملا له على ذوات الياء لانه لو حمل على الواو لادى الى ان يكون من الفاء من الفاء وهو باب لفظ الواو فحمله
على الياء التي هي اكثر في مثل ذلك اجدر فلذلك كان الموجب كتابته بالياء القول في الياء والواو فائق قال الواو
يثبت صحيحة وتسقط وتقلب فثباتها على الصحة نحو عد وولد الى اخره هذا القسم حاصر لانها اما ان تغير او لا فان لم تغير
فهي معنى ثباتها على الصحة فان غيرت فاما ان تغير بالحذف او لا بالحذف فهو السقوط وان لم تغير بالحذف فهو القلب
ثم ذكر مواضع كل واحد من الامور الثلاثة قال فثباتها على الصحة في نحو وعد وهو كل موضع لم يقع موجبات السقوط ولا
موجبات القلب كقولك وعد وولد وواو وعد وموعود وكذلك ما اشبهه وسقوطها في كل موضع وقعت بين ياء مفتوح
وكسرة وذلك انما يكون في مضارعتها الثلاثية كقولك وعد وولد يقول فيه يعد ويلد لان الاصل يوعد ويولد بدليل
ان حروف ماضيه هي حروف المضارعة والواو لتوجب ان يقدر بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد
ويولد واستثقلوا وقوع الواو في مثل ذلك فحذفوها فقالوا يعد ويلد وليس كذلك يوعد ويولد لسهولة النطق
لانضمام ما قبلها فلذلك ثبتت في احدهما وسقطت في الاخر فلفظا او تقديرا فاللفظ في يعد والتقدير في يسع ويضع لان
الاصل وسع يوسع ووضع يوضع اما يضع فظاهر لان فعل لا يأتي على يفعل على ان يكون اصلا وانما يأتي على يفعل او يفعل فلا
جائز ان يكون يفعل فوجب ان يكون الاصل يفعل والفتح لحرف الحلق فقد وقعت الواو بين ياء وكسرة مقدرة في الاصل
اما يسع فاشكل من يضع لان ماضيه على فعل بكسر العين وليس مثل يضع في ان ماضيه بفتح العين وقياس ما جاء ماضيه بكسر العين
وليس مثل ان يكون مضارعه بفتح العين فعلى ذلك يشكل حذف الواو من يوضع وقد حصل ذلك والجواب عنه
فقيل يرى بعد هذا الفصل وتحقيقه ان قول ما اعتلت فاؤه جاء مضارعا يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين وقالوا ورى
الزند يرى ورى يرى وقالوا وجل يوجل فاذا جاء يسع محذوفا واوه علم انه فما كان اصله في التقدير الكسر وان الفتح عارض
لحرف الحلق ليجري على قياس فتحهم فثبت ان الفتح في يسع الا لوقوعها بين ياء وكسرة تقديرية فثبت الواو في يوجل لان

القول في الواو والياء فائق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)